

تقرير حول اللقاء الخاص بتطوير التقاضى البيئى فى مصر

تاريخ اللقاء: ٢٠١٦/٨/٣١ .

مكان اللقاء: القاعة الزرقاء - المبنى اليونانى .

وقت اللقاء: بدءاً من الساعة الثانية ظهراً حتى الساعة مساءً .

عدد الحضور: ٢٢ مشارك/مشاركة .

المنظمون: مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان، مركز حابي للحقوق البيئية .

الهدف من اللقاء:

خلق شبكة من المحامين والباحثين المهتمين باستخدام القانون فى الدفاع عن الحقوق البيئية، رفع الوعى بمسئولية الشركات عن الانتهاكات البيئية، مشاركة المعرفة مع محامين متخصصين فى القضايا البيئية فى دول أخرى، بحث الآليات الحالية المتبعة فى التقاضى البيئى ومناقشة أساليب جديدة لتطوير هذه الآليات .

جلسات اللقاء:

الجلسة الأولى والثانية:

١. التعرف على أهداف اللقاء، وتبادل التعارف بين المشاركين .

٢. عرض نماذج من خبرات المشاركين فى التقاضى البيئى فى مصر، ومناقشة المبادئ

والاستراتيجيات القانونية .

- ميسر الجلسة: محمد ناجى، المدير التنفيذى لمركز حابي للحقوق البيئية:

بدأت الجلسة بتعريف سريع لممثلى المنظمات المشاركة فى اللقاء، والتعرف على الهدف من اللقاء، ثم تحديد المنظمات التى سوف تقوم بعرض خبراتها فى مجال التقاضى البيئى، وهم: المبادرة المصرية، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مركز حابي للحقوق البيئية.

وكان العرض الأول لقضايا المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والتي اهتمت بعرض قضيتين :

الأولى: طعن أمام القضاء الإدارى ضد قرار وزارة البنية بالسماح لشركة تيتان للأسمنت باستخدام الفحم وكذلك ضد القرار بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والخاصة باستخدام الفحم .

الثانية: عمل بلاغ أمام النيابة العامة بإصابة إحدى المواطنين نتيجة الملوثات الصادرة عن شركة تيتان للأسمنت والذي تحول إلى جنحة إصابة خطأ أمام محكمة الجنح بالإسكندرية .

وبعد سرد لخطوات إقامة هذه الدعاوى أمام المحاكم وإشراك المواطنين فى هذه العملية، بدأوا فى سرد أهم المعوقات التى واجهت سير تلك القضايا والتى تمثلت فى :

- تعطيل الشركات لسير القضايا واستعانتهم ببعض المسؤولين الحكوميين كوزير البترول.
 - تمسك القضاء طول الوقت بمبدأ "الاستثناء للصالح العام" .
 - صعوبة اثبات علاقة السببية "اثبات الضرر" وتحايل الشركات بشكل مستمر لالغاء علاقة السببية.
- ثم قام المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعرض لقضية "الطعن ضد قرار استخدام الفحم" ، والذي أكد من خلالها على أهمية التعرف على خلفية تفكير القاضى الذى ينظر القضية، ومعرفة اتجاهاته ورؤيته للقضايا البيئية على وجه الخصوص، والى أى مدى يمكن أن نعمل على تعطيل إجراءات أتمام القضية بشكل قصدى إلى أن تتغير هيئة المحكمة لصالح القضية .

وكان العرض الثالث والأخير لمركز حابى للحقوق البيئية والذي عرض قضيتين :

الأولى: قضية بحيرة قارون وهى ضد مجموعة عامر جروب لشروعهم فى بناء قرية سياحية داخل محمية بحيرة قارون وطريق جبل قطرانى. وقد أحييت القضية لمكتب الخبراء وقبل اتخاذ أى قرار خاص بها قامت وزارة السياحة بإلغاء قرار التخصيص لإقامة القرية السياحية بناءً على طلب شركة عامر جروب.

والثانية: قضية ضد شركة سماد طلخا "لوقف إحلال وتجديد وحدة الأمونيا بالمصنع دون الإعلان عن دراسة تقييم الاثر البيئى ومخالفة رغبة المواطنين المدونة فى جلسات الاسمتاع ضد ذلك التجديد، وأثناء سير الدعوى فى القضاء تم وقف أى إجراءات لتجديد وإحلال الوحدة.

وبانتهاء عرض مركز حابى انتهى عرض المنظمات للقضايا البيئية التى يعملوا عليها، وكانت هناك عدد من المداخلات للمشاركين تعليقاً على ما دار فى هذه الجلسة وكان من ضمن هذه المداخلات مداخلة للمشارك لويس جوردن من "المركز القانونى للمدافعين عن البيئة" والذي عرف قبل مداخلته هدف المركز

الذى يعمل فيه بأنه أسس لمساعدة المتضررين من خرق حقوق الانسان البيئية وأنه يعمل مع المحامين فى ٦٠ دولة حول العالم، وكذلك يعمل على تقديم المساعدة للمجتمعات والمنظمات غير الحكومية، وقد تمثلت مداخلة "لويس" فى هذه النقطة بالتحديد على التساؤل حول موقف القانون المصرى من مبدأ "الخطأ المفترض"، وهو المبدأ الذى يغني عن ضرورة إثبات علاقة السببية، ويمكن اللجوء إليه مثلاً عند إصابة أحد العمال بضرر ما نتيجة وجود مادة معينة يتم استخدامها فى الشركة التى يعمل بها.

ثم توالى بعد ذلك مداخلات المشاركين وجاء أهمها فى أن هناك صعوبة إثبات علاقة السببية بين انتهاكات الشركات الصناعية وانتهاك الحق فى الصحة للمواطنين، خاصة فى المناطق التى يوجد بها أكثر من مصدر ملوث، كما أن التقارير الطبية يصعب عليها إثبات ذلك أيضاً . كذلك كانت هناك مداخلة حول جهل المنظومة الحكومية بقانون البيئة، وعدم تعاونها فى إنجاز أية اجراءات تخص الحقوق البيئية . ثم تدخل أحد الزملاء مبيناً أن هناك عدم إقبال من المواطنين على اتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية ضد أى انتهاك خوفاً من اضطهاد المسؤولين لهم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار العديد من المشاركين إلى ضعف المنظومة القانونية والهيكل التشريعي المنظم للأمور البيئية ولمسؤولية الشركات وقطاع الأعمال عن الانتهاكات البيئية. وقد أشار المشاركون إلى أن بعض الشركات المتسببة فى الانتهاكات البيئية تتمترس حول خط دفاع مبني على قانونية أنشطتها وامتنالها للمعايير الموضوعية من قبل الجهات الرقابية. وقد أشار لويس جوردن إلى بعض القضايا البيئية فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تحاول تأصيل فكرة مسؤولية الشركات المدنية عن الأضرار التى تتسبب فيها، حتى إذا ما امتثلت تلك الشركات للمعايير والاشتراطات الموضوعية من قبل الدولة من الناحية الشكلية.

كما استمرت النقاشات فى هذه الجلسة حول العناصر التالية وضرورة الاهتمام بها:

- التمسك بالمطالبة بالإعلان عن مواعيد جلسات الاستماع لأى من المشاريع البيئية، وحشد جمهور متنوع وعريض لحضور تلك الجلسات.
- عدم الاكتفاء بالاجراءات القانونية والقضائية فقط وضرورة شن حملة يشارك فيها المواطنين والإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى المهمة . خاصة أن هذا يمكن أن يمثل ضماناً لتطبيق الحكم القضائى وتنفيذه خاصة إذا كان فى صالح المواطنين.
- لا بد من السعى وراء الحصول على تصاريح للاطلاع على قراءة شبكة الرصد القومى الخاصة بقياس ملوثات المصانع .

- لا بد من اتباع مبدأ المثابرة فى القضايا البيئية لمواجهة عرقلة المسؤولين لها .
- اتباع طرق جديده ومبتكره فى الترويج للحقوق البيئية .
- فى أى قضية لا بد من الاستعانه بخبراء فى الاقتصاد، والاجتماع، والصحة، والبيئة، بجانب الخبرات القانونية والقضائية حتى تكون القضية لها تأثير وقوة فى الرد على الادعاءات الخاصة بالصالح العام ومصحة الاقتصاد والمواطن .. إلخ .
- التفكير فى بدائل أكثر استدامة وأمناً من استخدام الفحم فى الصناعات .
- محاولة الربط المستمر بين مسئولية الشركات ومسئولية الدولة .
- البدء فى رصد وتسجيل سلبيات القوانين والقضاء فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا البيئية.
- التفكير فى تطوير البنية القانونية لوضع نصوص قانونية واضحة لا تحتمل التأويل.

الجلسة الثالثة: أهم المبادئ والدفع القانونية فى بعض القضايا المقارنة .

- ميسر الجلسة بهاء عز العرب ممثل "مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان" فى الشرق الأوسط

الهدف الأساسى من هذه الجلسة كان التعرف على أهم القضايا والمبادئ القانونية والحجج المستخدمة من قبل المحامين العاملين على القضايا البيئية فى دول أخرى (خاصة الولايات المتحدة والهند)، من خلال عرض قام به لويس جوردين ومارك تشرنايك وجريجورى ريجانيون.

وركز لويس جوردين على مفهوم المصلحة العامة، وكيف تعمل الحكومات والشركات والجمهور والمحكمة على الدفع بتعريفات مختلفة لما هو الصالح العام مما يجعل من المحاكم فى القضايا البيئية ساحة للتنازع حول المصالح المختلفة والتي تسعى لبلورة مفهوم الصالح العام لصالحها.

كما أشار لويس إلى تعرض تعريف الصالح العام لتقييم الضرر الواقع على البيئة أو منع نشاط ما من التنفيذ، وضرورة الاعتماد على منهجية تعتمد على حقوق الانسان والبيئة فى تعريف الصالح العام. وأكد لويس خلال كلمته أن العديد من المحاكم الوطنية والدولية تراعى فى تعريفها للمصالح العام وفى اختبار ما إذا كان نشاط معين يقع فى نطاق الصالح العام أن يكون هذا النشاط ضروري أو مبرر من أجل تحقيق هدف ومصحة عامة، وأن يكون هذا النشاط يراعى التسبب فى أقل ضرر أو أقل درجة ممكنة من انتهاك أي حقوق للمجموعات المتضررة، وأن يكون هناك ارتباط وثيق بين النشاط وبين الهدف المرجو تحقيقه.

وخلال مداخلة من أحد المشاركين حول دور القضاء الدولي ومدى امكانية الاستعانة به فى بعض القضايا الخاصة بالشركات التى لها أصل خارج مصر، وضح بعض المشاركين أن الأفراد المصريين ليس لديهم العديد من الاختيارات للجوء إلى الهيئات القضائية الدولية، وأن المتاح هو اللجوء لبعض الهيئات شبه القضائية (مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان أو بعض مجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة) مع مراعاة أن تلك الهيئات قد تأخذ وقتاً طويلاً، وأن قراراتها غير ملزمة. فى نفس الوقت، فإنه من المفيد فى الكثير من الأحيان الاعتماد على القانون الدولى فى إثبات ضعف وفشل القانون المحلى. كما تمت الإشارة إلى "مجموعة العمل المعنية بالشركات وحقوق الانسان" التابعة للأمم المتحدة، وضرورة البحث فى مدى قبولها للشكاوى الخاصة بانتهاك الحقوق البيئية، والتواصل معها للضغط على بعض الشركات.

وتطرقت مداخلة "مارك تشرنايك" من elaw إلى طرق الإثبات وضرورة الاعتماد على مساعدة المجتمع المحلى لجمع هذه الإثباتات، وضرورة النظر للتقاضى البيئى كاستراتيجية عامة، وتحديد حدوده والمكاسب التى يمكن التوصل إليها عبره. وقد أكد مارك على وجود مقارنة تسعى إلى الاعتماد على السكان المتضررين فى إثبات الضرر الواقع عليهم، وتمكينهم من خلال إمدادهم بالمعدات اللازمة وشرح وحدات القياس، حتى يمكنهم القيام برقابة مجتمعية بشكل أقدر من المحامين فى بعض الأحيان. وأكد "جريجورى ريجانيون من "مركز موارد الأعمال وحقوق الانسان" أن المركز لديه بوابة جامعة للعديد من المبادرات المجتمعية والتي قام من خلالها المتضررون من الرقابة على أنشطة الشركات المتسببة فى انتهاكات لحقوق الإنسان.

كما أكد جريجورى على أن هناك أشياء لا ترتبط بالضرورة بالقوانين فقط، كاقتناع المحكمة بالقضية وبأحقية المواطن، وهى العوامل التى تساعد على نجاح التقاضى البيئى فى بعض الأحيان. ومثال على ذلك قضية ١٥ عامل يعملون كفنيين فى مصنع للأسبستوس وكان اقتناع المحكمة بالقضية وبعدم امتثال الشركة للمعايير اللازمة للأمان وعدم توفير سبل الحماية اللازمة للعاملين بها جزء هام فى سير القضية .

كما أكد جريجورى على أن هناك العديد من القضايا التى تختص بالصحة البيئية، فهناك أكثر من ١٣٠ ألف قضية، أصحاب هذه القضايا على استعداد للتعاون مع المحامين، كما ذكر أن مركز الأعمال وحقوق الإنسان قد عمل على ترجمة بعض هذه القضايا وسوف يحرص خلال الفترة القادمة على ترجمة العديد من القوانين الخاصة بالبيئة، كما أكد جريجورى أثناء مداخلة على وجود قائمة خاصة بالمحامين البيئيين فى الولايات المتحدة والشرق الأوسط .

وقد دارت النقاشات فى هذه الجلسة حول العناصر التالية وضرورة الاهتمام بها:

- ضرورة التفكير فى مصلحة المواطن المتضرر من الانتهاكات البيئية، حيث أن الغرامات والعقوبات فى القضايا البيئية هشة وغير رادعة.
- ضرورة الحرص على التشبيك المستمر بين المنظمات العاملة على القضايا البيئية حتى يمكننا مواجهة الشركات وتأثيرها على السياسات.
- مسؤولية الشركة الأم عن الأضرار المتسببة فيها فروع شركاتها فى الدول الأخرى مثل لافارج وتيتان فى مصر.
- التأكيد على عدم الاقتصار على التقاضى فقط، فكسب القضايا البيئية لا يأتى بالتقاضى ودفاع المحامين فى المحاكم فقط، وإنما إدراك المواطنين بتلك القضايا له دور كبير فى فى تأييدها وكسبها.
- الاهتمام بالاستناد الى الحق فى المعلومة والحق فى المشاركة فى القضايا البيئية كمرج لضرورة إثبات حالة الضرر.
- خلق وعى وضغط على المستوى الدولى فى بعض القضايا البيئية يساعد كثيرا فى تحقيق نتائج على المستوى المحلى .
- ربما يكون الجلوس على طاولة المفاوضات مع الشركات فى بعض الحالات أحد البدائل التى تحقق نتائج حول تصحيح الأوضاع لهذه الشركات .
- ضرورة البحث فى المصلحة العامة ومدى امكانية تحديد الاحتياج الحقيقى .

فاطمة سيد

٢٠١٦/٩/٢٤